تقرير الاجتماع الرابع والخمسين لنقاط اتصال الدول العربية ودول إقليم الشرق الأدنى في هيئة الدستور الغذائي – برئاسة أمانة لجنة التنسيق الإقليمية للشرق الأدنى

في إطار التحضير لأعمال الدورة الثامنة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات (CCFICS28)، والمزمع عقدها خلال الفترة من 12إلى 17أكتوبر 2026 في مدينة بيرث –أستراليا، عُقد يوم الأربعاء 7أكتوبر 2026، عبر تقنية الاتصال عن بُعد، الاجتماع التنسيقي لنقاط اتصال الدستور الغذائي للدول العربية ودول إقليم الشرق الأدنى، برئاسة امانة لجنة التنسيق الإقليمية للشرق الأدني، وقد شارك في الاجتماع ممثلو الدول التالية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية
2. دولة الإمارات العربية المتحدة
3. مملكة البحرين
4. الجمهورية التونسية
5. الجمهورية العربية السورية
6. جمهورية السودان
7. جمهورية العراق
8. سلطنة عمان
9. دولة فلسطين
10. دولة قطر
11. دولة الكويت
12. الجمهورية اللبنانية
13. دولة ليبيا
14. جمهورية مصر العربية
15. المملكة المغربية
16. الجمهورية اليمنية

بالإضافة إلى ممثلي كل من:

- المبادرة العربية للدستور الغذائي - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين(AIDSMO).
- المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)

(مرفق قائمة المشاركين)

البند الأول: الكلمات الافتتاحية واعتماد جدول الأعمال

استهلّت المهندسة أسماء الهاشمية، ممثلة أمانة لجنة التنسيق للشرق الأدنى، بالترحيب بالمهندس أحمد الدويصر، منسق المبادرة العربية للدستور الغذائي، وخبراء المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية(GFoRSS) ، ونقاط اتصال الدستور الغذائي للدول العربية ودول إقليم الشرق الأدنى، وأعضاء فريق الخبراء الإقليمي المعني بأعمال لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات.(CCFICS)

وأكدت المهندسة أسماء الهاشمية الأهمية الخاصة التي تكتسبها أعمال الدورة الثامنة والعشرين للجنة (CCFICS28) بالنسبة لدول إقليم الشرق الأدنى، نظرًا لدورها المحوري في تطوير المبادئ والإرشادات الدولية المتعلقة بنظم الرقابة والتفتيش على الأغذية وإصدار الشهادات، والرقابة على الواردات والصادرات، بما يسهم في تعزيز الثقة والشفافية في تسهيل التجارة الدولية للأغذية.

كما أشارت إلى أن أعمال اللجنة تمثل فرصة هامة لدول الإقليم للاستفادة من الخبرات الدولية والتعبير عن أولوياتها والتحديات التي تواجهها، بما يضمن مراعاة احتياجات دول المنطقة وخصوصية نظمها الرقابية والتجارية ضمن أعمال الدستور الغذائي مع ضمان صحة المستهلك.

وشددت على أهمية التنسيق الإقليمي المسبق باعتباره أداة أساسية لتعزيز المشاركة الفاعلة لدول الإقليم في أعمال اللجنة، وتوحيد الرؤى بشأن البنود المطروحة، وتحديد الأولويات والتحديات، بما يساعد على مراعاة احتياجات دول المنطقة وخصوصية نظمها الرقابية والتجارية ضمن أعمال الدستور الغذائي والمصالح المشتركة، بما يسهم في بلورة مواقف ومداخلات إقليمية أكثر اتساقًا وفعالية.

وفي هذا السياق، أعربت عن خالص الشكر والتقدير لفريق الخبراء الإقليمي على جهوده المبذولة في دراسة الموضوعات الفنية وإعداد التوصيات المقترحة ، كما ثمنت الدعم والتعاون المستمرين في مجال تعزيز التنسيق الإقليمي وبناء القدرات وتعزيز الخبرات الفنية ذات الصلة بأعمال الدستور الغذائي.

تلا ذلك كلمة المهندس أحمد الدويصر، منسق المبادرة العربية للدستور الغذائي، الذي رحّب بالبروفيسور صامويل جودفروي، رئيس المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية(GFoRSS) ، والمهندسة أسماء الهاشمية، ممثلة أمانة لجنة التنسيق للشرق الأدنى، والخبراء والمشاركين في الاجتماع التنسيقي الرابع والخمسين،

وأعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها خبراء المبادرة العربية للدستور الغذائي و خبراء المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية على دعمهم الفني المستمر لممثلي الدول العربية، مؤكدًا أهمية هذا التعاون في تعزيز القدرات الفنية للدول ودعم إعداد المواقف والمداخلات الوطنية والإقليمية، وعرض المقترحات الفنية والدفاع عن مصالح وأولويات الإقليم.

كما رحّب بإدراج بند يتعلق بتجميع البيانات والمعلومات العلمية والفنية الخاصة بزيت الزيتون، دعمًا للجهود التي تبذلها الجمهورية العربية السورية في هذا المجال، مشيرًا إلى أهمية الاستفادة من خبرات الدول العربية المنتجة لزيت الزيتون لتعزيز المساهمة العربية في أعمال الدستور الغذائي.

واختتم كلمته بتجديد الشكر لجميع الخبراء والمشاركين، معربًا عن تطلعه إلى الخروج بتوصيات عملية تعزز المشاركة العربية في أعمال هيئة الدستور الغذائي وتدعم مصالح دول الإقليم.

ثم القى البروفيسور صامويل جودفروي كلمة اعرب فيها عن شكره لسلطنة عُمان، بصفتها المنسق الإقليمي للشرق الأدنى في هيئة الدستور الغذائي، وللمنظمتين الشريكتين في المبادرة العربية للدستور الغذائي، وهما المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDSMO)وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مثمنًا دعمهما المستمر للمبادرة .كما أشاد بجهود نقاط اتصال الدستور الغذائي في دول الإقليم، وبالتطور الملحوظ في مستوى مشاركتها في التحضير لاجتماعات لجان الدستور الغذائي من خلال دراسة الوثائق الفنية وتبادل الملاحظات والمواقف بشأن البنود المطروحة.

وأثنى كذلك على إسهامات خبراء المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية والخبراء العرب، ولا سيما الدكتور أمين القاصوف، المدير العلمي للمنظمة، في تنسيق ودعم المشاركة العربية في أعمال الدستور الغذائي.

وأكد البروفيسور صامويل جودفروي أهمية الاجتماع التنسيقي في توحيد المواقف العربية والإقليمية استعدادًا للدورة الثامنة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات (CCFICS28)، نظرًا لما تتضمنه من موضوعات ذات أهمية مباشرة لدول الإقليم، تشمل مكافحة الغش الغذائي، والتتبع، والتكافؤ بين أنظمة الرقابة، ورقمنة الشهادات الصحية الرسمية، وتوثيق قوائم المنشآت المصدرة، إلى جانب القضايا المستجدة المتعلقة بأنظمة التفتيش والرقابة على الأغذية.

واختتم كلمته بالتأكيد على أهمية الاستفادة من الاجتماع في مراجعة البنود ذات الأولوية للمنطقة، وتعزيز المشاركة العربية الفعالة بما يدعم المواقف والمصالح الإقليمية في أعمال هيئة الدستور الغذائي.

بعد ذلك تم استعراض جدول أعمال الاجتماع واعتماد بنوده على النحو التالي:

رقم البند	Ar	En	Fr
البند الأول	كلمات افتتاحية واعتماد جدول الأعمال ▪ المنسق الإقليمي للشرق الأدنى ▪ منسق المبادرة العربية للدستور الغذائي ▪ هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجية ▪ رئيس المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)	Opening Remarks and adoption of the agenda ▪ CCNE Coordinator ▪ Arab Codex Initiative Coordinator ▪ Gulf Cooperation Council Standardization Organization (GSO) ▪ President of the Global Food Regulatory Science Society (GFoRSS)	Remarques d'ouverture et adoption de l'ordre du jour ▪ Coordinateur du CCNE ▪ Coordinateur de l'Initiative Arabe du Codex ▪ Organisation de normalisation du Conseil de coopération du Golfe (GSO) ▪ Président de l'Association mondiale des sciences réglementaires des aliments (GFoRSS)

البند الثاني	▪ كلمة منسقي فريق عمل الخبراء من الدول العربية وإقليم الشرق الأدنى المختص بلجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات (CCFICS28).	▪ Remarks by the Coordinators of the Expert Working Group of the Arab Countries and the Near East Region for the Codex Committee on Food Import and Export Inspection and Certification Systems (CCFICS28)	▪ Allocution des coordinateurs du Groupe de travail d'experts des pays arabes et de la région du Proche-Orient pour le Comité du Codex sur les systèmes d'inspection et de certification des importations et des exportations alimentaires (CCFICS28)
البند الثالث	تحليل بنود جدول أعمال الدورة 28 للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات(CCFICS28) : • **البند 4:** جمهورية مصر العربية، سلطنة عمان، الجمهورية اللبنانية • **البند 5:** جمهورية مصر العربية، سلطنة عمان • **البند 6:** جمهورية مصر العربية • **البند 7:** جمهورية مصر العربية، مملكة البحرين. • **البند 8:** الجمهورية اللبنانية • **البند 10:** جمهورية العراق، الجمهورية العربية السورية	Analysis of Agenda Items for the 28th Session of the Codex Committee on Food Import and Export Inspection and Certification Systems (CCFICS28): • **Agenda Item 4:** Arab Republic of Egypt, Sultanate of Oman, Lebanese Republic • **Agenda Item 5:** Arab Republic of Egypt, Sultanate of Oman • **Agenda Item 6**: Arab Republic of Egypt • **Agenda Item 7:** Arab Republic of Egypt, Kingdom of Bahrain • **Agenda Item 8**: Lebanese Republic • **Agenda Item 10:** Republic of Iraq, Syrian Arab Republic	Analyse des points de l'ordre du jour de la 28e session du Comité du Codex sur les systèmes d'inspection et de certification des importations et des exportations alimentaires (CCFICS28) : • **Élément 4:** République arabe d'Égypte, Sultanat d'Oman, République libanaise • **Élément 5:** République arabe d'Égypte, Sultanat d'Oman • **Élément 6:** République arabe d'Égypte • **Élément 7:** République arabe d'Égypte, Royaume de Bahreïn • **Élément 8:** République libanaise • **Élément 10 :** République d'Iraq, République arabe syrienne

البند الثاني: كلمة منسقي فريق عمل الخبراء من الدول العربية و إقليم الشرق الأدنى المختص بلجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات(CCFICS28) .

قدّمت المهندسة رجاء الرحبي كلمة استعرضت خلالها أبرز إنجازات فريق الخبراء الإقليمي خلال الاجتماعات السابقة، حيث أوضحت أن الفريق تشكّل من 24خبيرًا يمثلون تسع دول، هي :البحرين، والعراق، ومصر، والسودان، وقطر، واليمن، وسوريا، وعُمان، ولبنان.

وأشارت إلى أنه خلال الاجتماع الأول للفريق، تم استعراض بنود جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين للجنة (CCFICS28)، المقرر عقدها بمدينة بيرث، أستراليا، خلال الفترة من 12إلى 17أكتوبر 2026، وتحديد البنود ذات الأولوية بناءً على نتائج الاستبيان الموجه إلى نقاط اتصال الدستور الغذائي في الدول العربية ودول إقليم الشرق الأدنى، ومن ثم توزيع هذه البنود على الدول الأعضاء لإعداد التحليلات الفنية اللازمة وشملت البنود ذات الأولوية 4و5 و6 و7 و8 و10.

وأضافت أنه خلال الاجتماع الثاني، استعرضت الدول التحليلات الفنية التي أعدّتها تمهيدًا لمناقشتها ومراجعتها خلال الاجتماع التنسيقي الحالي بهدف بلورة مواقف وتوصيات إقليمية منسقة.وفي ختام كلمتها، أعربت عن شكرها وتقديرها لأعضاء الفريق على جهودهم ومشاركتهم الفاعلة، كما وجّهت الشكر إلى خبراء المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)على دعمهم الفني واللوجستي، معربةً عن أملها في أن تسهم مخرجات الاجتماع في تعزيز المشاركة العربية والإقليمية الفاعلة في أعمال اللجنة.

البند الثالث: تحليل بنود جدول أعمال الدورة 28 للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات(CCFICS28) :

❖ **عرض تقديمي للبند (4) من قبل ممثل سلطنة عمان**

تم استعراض مشروع الخطوط الإرشادية الخاصة بالوقاية من الغش الغذائي ومكافحته، وهي وثيقة طوعية تهدف إلى مساعدة السلطات المختصة ومؤسسات قطاع الأغذية على الوقاية من الغش الغذائي والكشف عنه والتعامل معه . وأُشير إلى أن العمل على إعداد الخطوط الإرشادية بدأ عام 2018، واعتمدت في الخطوة الخامسة عام 2025، ويجري استكمال مناقشتها تمهيدًا للنظر في اعتمادها النهائي .

وتناول العرض التحديات المرتبطة بتطبيق الخطوط الإرشادية ، لا سيما ارتفاع كلفة بعض التحاليل المخبرية المتقدمة، وأهمية التنسيق بين الجهات المعنية، إلى جانب دورها في حماية المستهلك والأسواق من المنتجات المغشوشة، مثل الزيوت واللحوم والعسل والادعاءات المتعلقة بالحلال وبلد المنشأ وغيرها من خصائص المنتجات.

واختُتم العرض بالتوصية بدعم اعتماد الوثيقة مع إدخال التعديلات اللازمة، مع الحفاظ على طبيعتها الطوعية ونهجها القائم على المخاطر، والإبقاء على تعريف واضح للغش الغذائي وأصالة الغذاء، ومراجعة الأحكام المتعلقة بالأعلاف ونزاهة الغذاء وتبادل المعلومات ذات الصلة بالإنفاذ ، واستبعاد مسائل الملكية الفكرية والمؤشرات الجغرافية من نطاق الوثيقة ، والنص صراحةً على

ضرورة ألا تؤدي الخطوط الإرشادية إلى فرض متطلبات جديدة أو شهادات وفحوصات إضافية غير مبررة أو إلى إنشاء عوائق غير ضرورية أمام التجارة، مع مراعاة اختلاف القدرات والإمكانات بين الدول، ولا سيما الدول النامية.

❖ **عرض تقديمي للبند (5) من قبل ممثل جمهورية مصر العربية**

تم تقديم مشروع المبادئ والإرشادات المتعلقة بالاعتراف بتكافؤ التدابير الصحية مع الإشارة إلى أن الوثيقة لا تزال في مرحلة إعداد النص، ضمن الخطوتين الثالثة والرابعة (4/3) من إجراءات الدستور الغذائي، وقد تم تطويرها من خلال مجموعة عمل إلكترونية برئاسة نيوزيلندا وكينيا.

واستعرض العرض الهدف من الوثيقة، والمتمثل في تسهيل التجارة الدولية للأغذية من خلال توحيد الأطر والمبادئ المتعلقة بتقييم التدابير الصحية والاعتراف بالتكافؤ ، مع تعزيز الاتساق مع مبادئ اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) التابعة لمنظمة التجارة العالمية. كما تناول الهيكل المقترح للوثيقة، بما يشمل نطاق التطبيق والمبادئ العامة والإجراءات المرحلية للتقييم ومعايير اتخاذ القرار وآليات المتابعة والاستدامة، مع التأكيد على أهمية الموضوعية والشفافية والاستناد إلى الأدلة العلمية.

وتطرق العرض إلى عدد من المسائل التي تتطلب مزيدًا من النقاش، في مشروع النص، ومنها مدى التركيز على تحقيق نتائج متكافئة في مجال سلامة الأغذية بدلًا من اشتراط التطابق بين الأطر التشريعية والتنظيمية، ومبدأ المعاملة بالمثل وتأثيره المحتمل على نفاذ المنتجات الغذائية إلى الأسواق، فضلًا عن تحديد نطاق تطبيق الوثيقة، وما إذا كان سيقتصر على التدابير الصحية أم سيمتد ليشمل جوانب أخرى مرتبطة بالجودة والمتطلبات الفنية.

كما تم استعراض الانعكاسات المحتملة للوثيقة على دول الشرق الأدنى والأسواق الناشئة، مشيرًا إلى أهمية وضع معايير موضوعية وواضحة وإجراءات شفافة للحد من التأخير الاجرائي غير المبرر ، بما يسهم في دعم صادرات المنطقة، ولا سيما المنتجات الزراعية مثل الموالح والتمور والمنتجات الطازجة والزيوت. وأكد كذلك أهمية تضمين أحكام تدعم بناء القدرات وتوفير المساعدة الفنية والتعاون التنظيمي لدعم الدول النامية، بما يسهم في معالجة الفجوات التقنية والمؤسسية والمختبرية.

واختُتم العرض بطرح عدد من التوصيات المقترحة لتعزيز التنسيق الإقليمي، شملت توحيد المواقف لدعم النهج القائم على نتائج سلامة الأغذية بدلًا من اشتراط التطابق التشريعي، والنظر في وضع أطر زمنية واضحة ومعقولة لدراسة طلبات السلطات المستوردة واتخاذ القرارات، بما يعزز الشفافية ويحد من التأخير الإجرائي غير المبرر ويسهم في تسهيل التجارة الدولية للأغذية.

❖ **عرض تقديمي للبند (6) من قبل ممثل جمهورية مصر العربية**

تم استعراض التحليل الفني للبند رقم (6)، المتعلق بمشروع مراجعة المبادئ والخطوط الإرشادية الخاصة بالتتبع/تتبع المنتجات ضمن النظام الوطني للرقابة على الأغذية، والتي يعود نصها الأصلي إلى عام 2006، وذلك في إطار جهود لجنة الدستور الغذائي المعنية

بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات (CCFICS) لتحديث النص بما يتماشى مع التطورات التقنية والرقابية الحديثة.

وتناول العرض أهداف الخطوط الإرشادية ونطاق تطبيقها، ودورها في مساعدة السلطات المختصة على تصميم نظم التتبع/تتبع المنتجات وتطبيقها ضمن النظام الوطني للرقابة على الأغذية، وتوجيه مشغلي المنشآت الغذائية بشأن تطبيق التتبع عبر سلسلة الإمداد الغذائي، سواء باستخدام السجلات الورقية أو الأنظمة الرقمية أو كليهما. كما استعرض أبرز التعديلات المقترحة على النص، بما يشمل تحديث التعريفات والمبادئ والمسؤوليات، وإضافة اعتبارات تتعلق بالشفافية وتبادل المعلومات والتحول الرقمي، واعتماد نهج قائم على المخاطر عند وضع متطلبات التتبع.

وأكد العرض أهمية التتبع في دعم الاستجابة لحوادث سلامة الأغذية وتحديد مصادر التلوث الغذائي وتحديد نطاقها، فضلًا عن دوره في دعم مكافحة الغش الغذائي، وتعزيز حماية صحة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في التجارة الدولية للأغذية. كما تناول مسؤوليات السلطات المختصة في وضع متطلبات واضحة ومناسبة للتتبع ومستندة إلى الأدلة العلمية، وتوفير الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة، إلى جانب مسؤوليات مشغلي المنشآت الغذائية في الاحتفاظ بسجلات التتبع، وتبادل المعلومات، وتقديم البيانات المطلوبة للسلطات المختصة، والتحقق من كفاءة أنظمة التتبع مع الحفاظ على سرية المعلومات وفقا للتشريعات الوطنية.

وتطرقت المناقشات إلى عدد من المسائل التي لا تزال محل نظر، من بينها إدراج الأعلاف ضمن نطاق التطبيق، ومسؤوليات مشغلي المنشآت الغذائية، وبعض التعريفات والمصطلحات الواردة في النص والمتطلبات التي تتجاوز مبدأ التتبع خطوة إلى الخلف وخطوة إلى الأمام. واختُتم العرض باستعراض التوصيات المقترحة بشأن استكمال مراجعة الخطوط الارشادية ومع الاخذ بعين الاعتبار الملاحظات الفنية، والحفاظ على الطابع المرن والقائم على المخاطر والمحايد تكنولوجيًا، ومراعاة قدرات الدول النامية، تمهيدًا للنظر في التقدم بالنص إلى الخطوة التالية من إجراءات الدستور الغذائي.

❖ **<u>عرض تقديمي للبند (7) من قبل ممثل جمهورية مصر العربية</u>**

تم استعراض مشروع الدليل الإرشادي المقترح بشأن آلية التظلم في سياق رفض الأغذية المستوردة، ، وذلك في ضوء أهمية هذا الموضوع في تعزيز الثقة والشفافية في الإجراءات الرقابية، والحد من الخسائر الاقتصادية وفقد وهدر الغذاء، مع الحفاظ على الهدف الأساسي المتمثل في ضمان سلامة الأغذية وحماية صحة المستهلك.

وتناول العرض خلفية إعداد المشروع، الذي بدأ بمقترح قدمته الهند خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة CCFICS عام 2024، تم اعتماده من قبل **هيئة الدستور الغذائي في دورتها السابعة والأربعين (CAC47)**، وتشكيل مجموعة عمل إلكترونية لمواصلة تطوير النص وإجراء جولتين من المشاورات خلال عامي 2025 و2026، دعمتا مواصلة تطوير المشروع وفقًا للخطوات المعتمدة في إجراءات الدستور الغذائي.

كما تناول العرض نطاق الدليل وأهدافه، والمبادئ الأساسية التي تستند إليها آلية التظلم ، بما يشمل الشفافية، والإنصاف، والبت في الطلبات خلال أطر زمنية معقولة دون تأخير غير مبرر، والموضوعية والاستناد إلى الأدلة العلمية، وتوحيد الإجراءات، وضمان

الحياد والاستقلالية في مراجعة القرارات. وتناول العرض كذلك أبرز الأسباب المحتملة لرفض الشحنات الغذائية، مثل الاختلافات في نتائج التحاليل، والأخطاء في الوثائق، أو عدم استيفاء بعض المتطلبات، وسوء فهم المعلومات، والاختلاف في تفسير المواصفات والمتطلبات التنظيمية بين الجهات المعنية.

وتضمن العرض الخطوات المقترحة لآلية التظلم ، بدءًا من إخطار المستورد بأسباب الرفض والأساس الذي استند إليه القرار ، مرورًا بتقديم طلب التظلم مرفق بالأدلة الداعمة والوثائق ذات الصلة، وانتهاءً بمراجعة الطلب وإصدار القرار النهائي خلال فترة زمنية معقولة. كما استعرض التدابير الممكنة للتعامل مع الشحنات المرفوضة، وفقًا للمتطلبات المعمول بها، مثل إعادة التصدير، أو تغيير وجهة الشحنة، أو إخضاعها للمعالجة، أو إعادة توجيه استخدامها، متى كان ذلك مسموحًا به.

وتطرق العرض إلى المسائل الرئيسية التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من النقاش، وفي مقدمتها تحديد الجهة التي يحق لها تقديم التظلم، ودور السلطة المختصة في الدولة المصدرة، والإطار الأنسب لإدراج هذا الدليل الإرشادي ضمن نصوص الدستور الغذائي القائمة، ولا سيما CXG 47-2003 وCXG 25-1997، أو اعتماده كملحق لأحدهما، بما يضمن تجنب التكرار أو التضارب.

واختُتم العرض بالتأكيد على أهمية أن تظل آلية التظلم مرنة ومتوافقة مع النظم القانونية والإدارية الوطنية، وأن تتم معالجة التظلمات دون تأخير غير مبرر، خاصة بالنسبة للأغذية سريعة التلف، مع التأكيد على أن تقديم التظلم لا ينبغي أن يعلّق أو يؤخر التدابير الرقابية العاجلة اللازمة لحماية صحة المستهلك وسلامة الأغذية.. كما أُشير إلى دعوة لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات (CCFICS)، خلال دورتها الثامنة والعشرين، أعضاء هيئة الدستور الغذائي إلى النظر في المشروع ومناقشة المسائل العالقة بشأنه

❖ **<u>عرض تقديمي للبند (8) من قبل ممثل الجمهورية اللبنانية</u>**

تم استعراض مشروع الخطوط الإرشادية الخاص بتوحيد صياغة وتمثيل الإفادات الصحية الواردة في الشهادات الرسمية للشحنات الغذائية، ضمن أعمال لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات(CCFICS) ، بهدف تعزيز وضوح الإفادات الصحية و اتساق صياغتها وسهولة فهمها والتحقق منها وإعادة استخدامها، مع الحفاظ على معناها و نطاقها القانوني والتنظيمي، سواء في الشهادات الورقية أو الإلكترونية.

وتناول العرض خلفية المشروع، الذي بدأ بمقترح قدمته البرازيل خلال الدورة السابعة والعشرين للجنةCCFICS، بهدف تبسيط الإفادات الصحية وتوحيدها، ثم وافقت هيئة الدستور الغذائي على إعتماد العمل الجديد خلال دورتها السابعة والأربعين، مع تشكيل فريق عمل إلكتروني لتطوير المشروع. كما تناول العرض منهجية العمل التي تضمنت العديد من المشاورات والجولات لتلقي تعليقات وتنقيح النص، مع التأكيد على أن المشروع يُعد مكمّلًا للنصوص القائمة بشأن الشهادات الرسمية، وليس بديلًا عنها.

وأكد العرض على ضرورة التمييز بوضوح بين المتطلبات الصحية والإفادات الصحية، باعتبار أن المشروع يهدف إلى توحيد طريقة التعبير عن المتطلبات المتفق عليها في شكل إفادات ضمن الشهادات الرسمية، دون تعديل المتطلبات الصحية الأساسية ذاتها.

كما تناول العرض الهيكل المقترح للمشروع وملاحقه التقنية، التي تشمل الإفادات القابلة للقراءة آليًا، وجداول الوظائف التواصلية، والمفردات الموحدة، بهدف تسهيل الانتقال إلى الشهادات الإلكترونية وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة، مع التأكيد على أن هذه الأدوات ينبغي أن تظل طوعية ومساندة، وألا تفرض متطلبات تقنية أو رقمية تتجاوز قدرات الدول أو تؤثر في المعنى القانوني للإفادات الصحية، وأن يتم التطبيق بصورة تدريجية تراعي القدرات الفنية والتقنية للدول.

واستعرض العرض أبرز التعليقات الواردة من الدول، حيث أبدت عدة دول دعمها لمواصلة العمل، مع المطالبة بمزيد من التبسيط والوضوح وتقليل التعقيد التقني للوثيقة. كما أكدت التعليقات أهمية الحفاظ على الحياد التكنولوجي، وعدم إلزام الدول باستخدام أنظمة إلكترونية أو منصات محددة، وضمان اتساق المشروع مع النصوص القائمة، ولا سيما المعيار العام للشهادات الرسمية.

وفيما يتعلق بالتوصيات المقترحة للمنطقة العربية، أشار العرض إلى أهمية دعم الهدف العام للمشروع، المتمثل في تطوير إفادات صحية أكثر وضوحًا وقابلية للفهم والتحقق، مع تبني نهج مرن ومحايد تكنولوجيًا، والحفاظ على النص المعتمد من السلطة المختصة بوصفه المرجع الأساسي ، وضمان أن تظل الأدوات والملاحق التقنية مساندة وطوعية وغير إلزامية .كما تم التأكيد على ضرورة الحفاظ على المعنى القانوني والتنظيمي للنص المقروء بشريًا عند تحويله إلى صيغة رقمية أو قابلة للقراءة آليًا، ومراعاة اختلاف القدرات الرقمية والفنية بين الدول. إلى جانب الدعوة إلى مزيد من تبسيط النص وتوضيح علاقته بالمعايير الدولية القائمة قبل استكمال إجراءات اعتماده.

واختُتم العرض بالتأكيد على أهمية مواصلة العمل على المشروع ، بما يدعم تطوير الشهادات الإلكترونية دون فرض أعباء تقنية او مالية غير متناسبة على الدول الأعضاء.

❖ **<u>عرض تقديمي للبند (10) من قبل ممثل جمهورية العراق</u>**

تم خلال الاجتماع استعراض مشروع المبادئ العامة المتعلقة برقمنة أنظمة الرقابة الوطنية على الأغذية، الذي يهدف إلى وضع إطار توجيهي مرن وعالي المستوى لمساعدة السلطات المختصة على اتخاذ القرارات المتعلقة برقمنة أنظمة الرقابة على الأغذية، مع مراعاة اختلاف مستويات النضج الرقمي والبنية التحتية والأطر القانونية والقدرات التقنية والمؤسسية بين الدول.

وتناول العرض خلفية إعداد المشروع، الذي بدأ بمقترح قدمته أستراليا وهولندا والمملكة المتحدة خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات(CCFICS) ، ثم حظي بالموافقة على اعتماده خلال الدورة السابعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي. وتولت أستراليا رئاسة فريق العمل الإلكتروني، بمشاركة كندا وجامايكا وهولندا والمملكة المتحدة، حيث جرى تطوير المشروع من خلال ثلاث جولات من المشاورات، شملت جمع المعلومات حول

التجارب الحالية والأولويات والتحديات والاحتياجات في مجال الرقمنة ، ومراجعة المفاهيم والموضوعات الرئيسية، وتلقي التعليقات المكتوبة على المسودة الأولية.

كما تناول العرض المبادئ السبعة المقترحة، والتي تركز على تحقيق نتائج ملموسة في تحسين فعالية وكفاءة وشفافية أنظمة الرقابة على الأغذية، واعتماد نهج قائم على المخاطر ، وتعزيز الحوكمة والأطر القانونية، وتحقيق قابلية التشغيل البيني وتبادل البيانات بين الأنظمة، وضمان حماية المعلومات وسريتها، ودعم الحكم المهني البشري وعدم استبداله بالأنظمة الرقمية، واعتماد نهج مرن ومحايد تكنولوجيًا، إلى جانب تعزيز الشمولية والتحسين المستمر والتطبيق التدريجي بما يتناسب مع قدرات كل دولة.

وأكد العرض أن استخدام الأدوات الرقمية ينبغي أن يسهم في تحسين فعالية وكفاءة وشفافية نظم الرقابة الغذائية، ودعم اتخاذ القرارات المستندة إلى المخاطر، وتحسين استهداف الموارد الرقابية، دون أن يؤدي إلى أعباء غير ضرورية أو عوائق أمام التجارة.

وتناول العرض كذلك عددًا من القضايا ذات الأهمية بالنسبة لدول الإقليم ، من أبرزها كيفية تطبيق المبادئ في الدول ذات القدرات الرقمية المختلفة، وضمان التكامل وتبادل البيانات بصورة آمنة وفعالة، والحد من مخاطر الأمن السيبراني وفقدان البيانات وتعطل الأنظمة، فضلًا عن الحفاظ على الإشراف البشري على القرارات الرقابية في ظل التوسع المتوقع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. كما أُكدت أهمية اتساق المشروع مع نصوص الدستور الغذائي ذات الصلة، ولا سيما المبادئ العامة للشهادات الرسمية (CXG 38-2001).

واختُتم العرض بالتوصية بدعم مواصلة تطوير المبادئ، مع التأكيد على أن تظل عالية المستوى وعملية، ومرنة، وغير إلزامية ومحايدة تكنولوجيًا، وأن يتم تنفيذ الرقمنة تدريجيًا وفقًا للظروف والقدرات الوطنية ، كما تم التأكيد على أهمية تعزيز بناء القدرات والتعاون الفني للدول ذات الإمكانات الرقمية المحدودة، وتوضيح العلاقة مع نصوص الدستور الغذائي ذات الصلة، ولا سيما CXG 82-2013 وCXG 38-2001، بما يضمن الاتساق وتجنب الازدواجية. مع تعزيز الحوكمة والأمن المعلوماتي واستدامة الأنظمة، وضمان استمرار الحكم المهني البشري بوصفه عنصرًا أساسيًا في اتخاذ القرارات الرقابية.

ما يستجد من موضوعات

❖ **تحديث بشأن جمع البيانات حول زيت الزيتون**

قدّمت الهندسة ميساء أبو شمات، ممثلة الجمهورية العربية السورية، تحديثًا حول سير عمل المجموعة الإلكترونية المعنية بجمع البيانات بشأن زيت الزيتون، مع توجيه الشكر إلى المبادرة العربية للدستور الغذائي في إقليم الشرق الأدنى وفريق خبراء GFoRSS على دعمهم لهذا العمل .وأوضحت أن المجموعة تعمل حاليًا على وضع الصيغة النهائية لإطار جمع البيانات، بالتنسيق مع المبادرة وأمانة هيئة الدستور الغذائي، تمهيدًا لتعميم الدعوة على الدول للمشاركة في جمع البيانات وفقًا للإطار المتفق عليه داخل

المجموعة .ونظرًا لبدء موسم زيت الزيتون، دعت الدول المشاركة في إقليم الشرق الأدنى إلى البدء في جمع البيانات وتقديمها إلى المجموعة، مؤكدةً أهمية استمرار التعاون والمشاركة الفعالة من جانب الدول الأعضاء لدعم إنجاز هذا العمل.

❖ **الإعلان عن التحضير لتنظيم الندوة الخامسة للدستور الغذائي**

أعلن الدكتور أمين القاصوف، المدير العلمي بالمنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)، عن التحضير لتنظيم الندوة الخامسة للدستور الغذائي المقرر عقدها مبدئيًا خلال الفترة من 7إلى 9ديسمبر 2026في مسقط، سلطنة عُمان .كما أعرب عن شكره للمنسق الإقليمي للدستور الغذائي لمنطقة الشرق الأدنى وفريقه، وللمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDSMO)، على دعمهم وتعاونهم المستمر في إنجاح المبادرات والأنشطة الإقليمية ذات الصلة .وأوضح أنالندوة تهدف إلى تعزيز التنسيق الإقليمي وتبادل الخبرات ودعم المشاركة العربية الفاعلة في أعمال هيئة ولجان الدستور الغذائي، داعيًا المشاركين إلى ترقب الدعوة الرسمية والتفاصيل المتعلقة بالندوة خلال الفترة المقبلة.

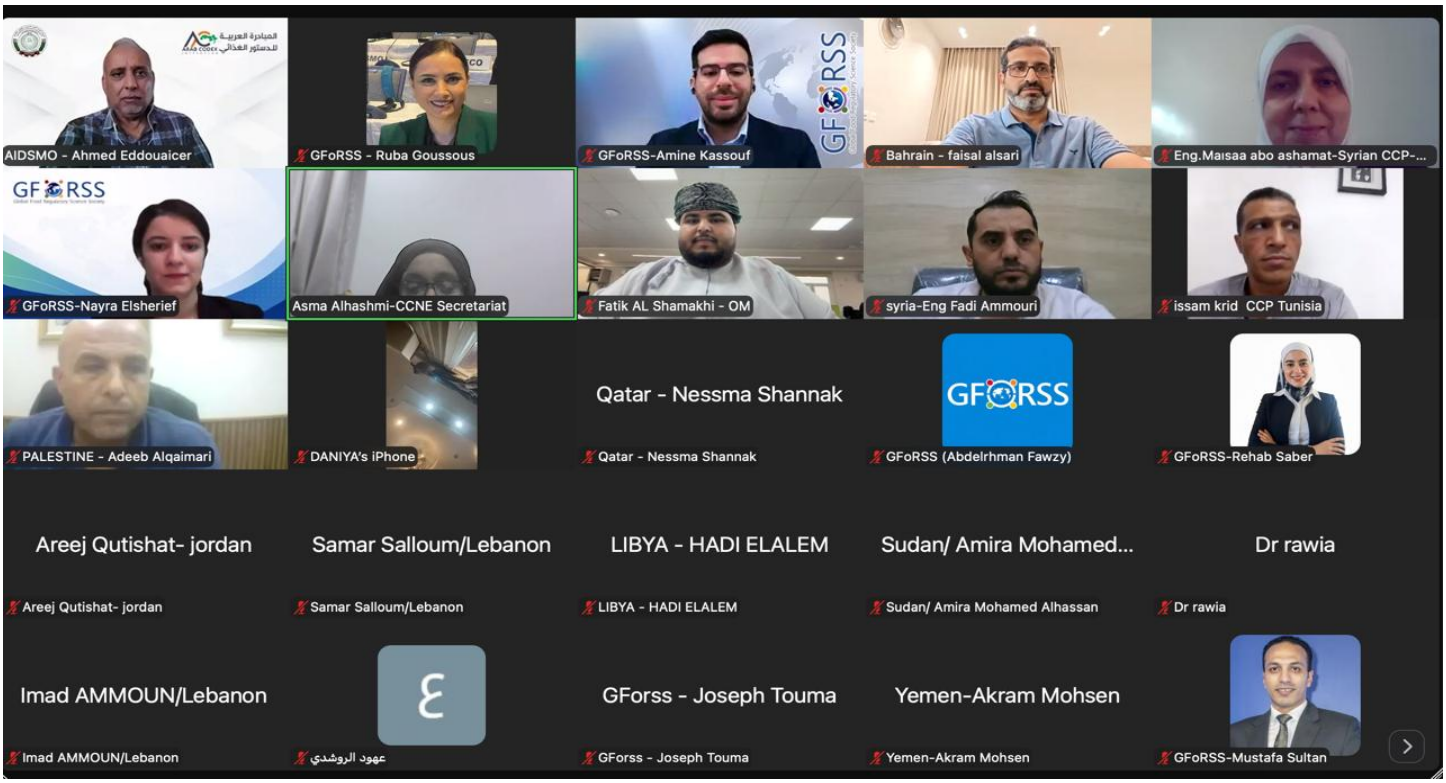
التوصيات

- ✓ تعزيز التنسيق الإقليمي وتوحيد المواقف الفنية للدول العربية بشأن بنود جدول أعمال لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات .(CCFICS28)
- ✓ دعم تطوير الوثائق والخطوط الارشادية قيد المناقشة، مع مراعاة قدرات الدول واختلاف نظمها الرقابية على الأغذية، وتجنب خلق عوائق تجارية غير مبررة.
- ✓ حث الدول الأعضاء على المشاركة الفاعلة في جمع البيانات المتعلقة بزيت الزيتون وتقديمها إلى المجموعة الإلكترونية خلال الموسم الحالي.
- ✓ مواصلة دعم فريق الخبراء الإقليمي وتبادل التحليلات الفنية والخبرات، بما يعزز المشاركة العربية في أعمال الدستور الغذائي.
- ✓ دعم التحضير للندوة الخامس للدستور الغذائي وتشريعات الأغذية، المقرر عقده مبدئيًا في مسقط خلال الفترة من 7إلى 9 ديسمبر 2026، وتعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

الكلمة الختامية

اختُتم الاجتماع بكلمة قدمتها المهندسة أسماء الهاشمية والمهندس الدويصر، أعربا من خلالها عن خالص الشكر والتقدير للمشاركين على آرائهم وملاحظاتهم التي أسهمت في إثراء النقاش وتعزيز التنسيق الإقليمي .كما وجّها الشكر إلى فريق الخبراء الإقليمي ونقاط الاتصال الوطنية للدستور الغذائي والجهات الإقليمية الداعمة على جهودهم وتعاونهم ومساهماتهم القيمة.

وأكدت الكلمة أهمية مواصلة التنسيق والمتابعة خلال المرحلة القادمة، والبناء على مخرجات الاجتماع بما يعزز توحيد الرؤى الإقليمية والمشاركة الفاعلة في أعمال لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات، ويدعم حضور الإقليم ومراعاة أولوياته ومصالحه في أعمال الدستور الغذائي.



صورة جماعية للمشاركين خلال الاجتماع الافتراضي

مرفق

قائمة المشاركين في الاجتماع الرابع والخمسين لنقاط اتصال الدول العربية في هيئة الدستور الغذائي

برئاسة المنسق الإقليمي لدول الشرق الأدنى

اسم المشارك	الجهة	الدولة
اريج قطيشات	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية	المملكة الأردنية الهاشمية
سونيا الكافي بلدي جهاد البياري عائشة القبعي محمد طه	وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة هيئة ابو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية	دولة الإمارات العربية المتحدة
سارة السفار فيصل الساري	إدارة الفحص والمقاييس /وزارة الصناعة والتجارة	مملكة البحرين
عصام كريد	المركز الفني للصناعات الغذائية	الجمهورية التونسية
ميساء أبو شمات فادي عاموري	هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية	الجمهورية العربية السورية
احساس سليم العوض سهام سراج الدين نهلة علي اميرة محمد	مركز البحوث و الاستشارات الصناعية	الجمهورية السودانية
نغم حميد راوية محمود	الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية	جمهورية العراق
اسما الهاشمية رجاء الرحبي حامد الغافري دعاء الوهيبي فاتك الشماخي عهود الروشدي	مركز سلامة وجودة الغذاء وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	سلطنة عمان
اديب القميري	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	دولة فلسطين

نسمة شنك عبير تومي	الهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس وزارة الصحة القطرية	دولة قطر
نور صديقي	الهيئة العامة للغذاء والتغذية	الكويت
سمر سلوم عماد امون ايلي ملكي لينا عاصي	جامعة القديس يوسف معهد البحوث الزراعية اللبناني (LARI) معهد البحوث الصناعية (IRI) وزارة الصناعة	الجمهورية اللبنانية
هادي العالم فريد الجيلاني	المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية	دولة ليبيا
مريم برسوم انسي محمد عبدالفتاح مروة بدر	الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة الهيئة القومية لسلامة الغذاء	جمهورية مصر العربية
بشري مسعودي	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	المملكة المغربية
اكرم الجبيري	الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة	الجمهورية اليمنية
أحمد الدويصر	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDSMO)	
فريق الخبراء التابع للمبادرة العربية للدستور الغذائي /المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)		